مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية

Jazan University Journal of Human Sciences (JUJHS)

الاستثناءات وعللها في جميع أبواب الأصول من طريق طيبة النشر للقراء العشرة ورواتهم (جمعا ودراسة)

بشرى حسن هادي اليمني

قسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة جده، المملكة العربية السعودية

Exceptions and their Reasons in all Chapters of the Principles from the Book "Tayyibat al-Nashr" for the Ten Readers and their Narrators (Collecting and Studying)

Bushra Hassan Hadi Al-Yamani

Department of Quranic Studies and Islamic Studies, college of Sharia and Law, University of Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia

DOI	ACCEPTED القبول	Edit التعديل	RECEIVED الإستلام
https://doi.org/10.37575/h/edu/22002	29/10/2023	17/09/2023	29/08/2023

NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
22	2024	12	2

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى جمع استثناءات القراء ورواتهم من طرق طيبة النشر، لابن الجزري، في جميع أبواب الأصول، من خلال بيان مفهوم الاستثناء عند القراء، وبيان أبرز العلل التي أوردها المحققون، وقد خلصت من خلال الدراسة إلى أن هناك علل كثيرة، منها: الثقل، والمشقة، ومجاراة لسان العرب، والرواية، والبناء على الأصل، وموافقة رسم المصحف، وإجماع الرواة، والتمكين، ومراعاة الخروج من لغة إلى لغة، واشتباه اختلاف المباني، والمعاني. وقد أوصت الباحثة باستكمال دراسة صور الاستثناءات الأخرى، وبيان عللها في باب الفرش.

كلمات مفتاحية: الاستثناءات، العلل، أصول القراءات، طيبة النشر، الرواة.

Abstract:

This research aims to collect and study the exceptions of readers and their narratives from the methods of good publication, according to Ibn Al-Jazari, in all chapters of the fundamentals, by explaining the concept of exception among readers, and highlighting the reasons mentioned by researchers. Through the study, it has been concluded that there are many reasons, including: difficulty, hardship, following the Arabic language, narration, building on the original text, conformity with the script of the Qur'an, consensus of narrators, facilitation, considering the transition from one language to another, confusion regarding differences in structures and meanings. The researcher recommended completing the study of other forms of exceptions and providing their reasons in the chapter of examples.

Keywords: Exceptions, reasons, fundamentals of recitation, good publication, narrators.

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب ولم يجعل له عوجا، قيما، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، هدى، ونورا للمؤمنين، وحسرة، وندامة على الكافرين، والصلاة والسلام على خير البرية من عرب، ومن عجم، محمد وعلى آله وأزواجه، وأصحابه، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن القرآن الكريم كلام الله تبارك وتعالى أنزله على قلب محمد صلى الله عليه وسلم، تبيانا، وتفصيلا لكل شيء، أحكم الله آياته، وحفظه عن كل تبديل وتحريف، في لفظه، ومعناه، وسنده، فما تكاد تجد من ذلك من شيءٍ إلا وقد انبرت له طائفة من العلماء تبين وجهه، وتستقري مدلوله، فإن صح قبل، وإن خالف ذلك

ردّ على صاحبه، كان من كان، علا شأنه أو نزل، والأمثلة على ذلك من علمي الرواية والدراية في علم القراءات وإسناده كثيرة، حيث بيّن العلماء متواترها، وشاذّها، وصحيحها، وسقيمها، وآحادها، وانفرادات القراء بجميع صورها، وغير ذلك، ومن هذا المنطلق أحببت أن أدرس علل العلماء وتوجيهاتهم لاستثناءات بعض القراء، من خلال هذا البحث الذي أسميته: **[الاستثناءات وعللها في جميع أبواب الأصول من طريق طيبة النشر للقراء العشرة ورواتهم (جمعا ودراسة)].**

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة في ماهية الاستثناءات عند القراء، وأسبابها، وموقف الموجهين منها، ويمكن صياغة هذه المشكلة في التساؤل الآتي:

- ما مفهوم الاستثناء، وما أبرز علله؟

أهمية البحث، وأسباب اختياره:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال إيضاحه مفهوم الاستثناء عند القراء العشرة ورواتهم، وعلل هذه الاستثناءات، ومذاهب الموجهين والمحققين، في الاحتجاج لها.

وقد دعاني للبحث في هذه الاستثناءات، أسباب منها:

١- خروج بعض القراء عن أصول قراءتهم، وقد يوقع ذلك بعض القراء من المبتدئين في اللبس.

٢- تنوع علل الاستثناء عند المحققين، بين الرواية والدراية.

أهداف البحث:

ويهدف هذا البحث إلى:

١- بيان مفهوم الاستثناء عند القراء.

٢- ذكر المستثنيات التي خالف فيها بعض القراء أصول قراءتهم وقواعدهم الكلية، وجمعها تيسيرا للطالبين.

٣- دراسة هذه الاستثناءات، وبيان أبرز عللها من حيث الرواية، والدراية.

منهج البحث:

اعتمدت في إجراء هذا البحث على المنهج الوصفي، والاستقرائي، حيث قمت بجمع الاستثناءات، وتوجيهها، وتلخيص أبرز العلل التي أوردها المحققون.

ثم إني تقيدت بالآتي:

- ذكر المستثنيات غير المقروء بها، وبعض المستثنيات المقروء بها من الاستثناءات غير المقروء بها، وسنوضح ذلك في البحث.
- أما المستثنيات المختلف فيها فلم أتطرق إليها.
- الاكتفاء بالمجمع عليه من المستثنيات، وترك المختلف فيه.
- ملاحظة: لم أترجم للأعلام، مراعاة لحجم البحث، واشتهارهم.

الدراسات السابقة:

بعد بحث جهيد لم تقف الباحثة على دراسة جُمِعَت فيها الاستثناءات عند القراء ودُرِسْت، إلا أن هناك بعض الدراسات المفردة لبعض القراء، أو بعض الدراسات اللغوية والنحوية، وسأذكر منها:

– استثناءات الإمام الكسائي في أبواب أصول الشاطبية: (جمعاً وتوجيهاً)، غدير بنت محمد بن سليم الشريف، الناشر: مجلة معهد الإمام الشاطبي، جدة، السعودية، (م١٥، ع٣٠)٢٠٢٠م، وقد اكتفت الباحثة بترجمة موجزة للإمام الكسائي، وبيان الاستثناءات التي له من طريق الشاطبية، وهذه الدراسة تختلف عن الدراسة السابقة من وجهين، الأول: أني تناولت استثناءات جميع القراء ورواتهم، والثاني: أني اعتمدت الاستثناءات من طريق طيبة النشر، حيث إنها أوسع من الشاطبية، كما أن هذه الدراسة تركزت على ذكر علل الاستثناءات بشكل خاص.

– أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم (دراسة تطبيقية نحوية): محمد علي محمد جبران، رسالة دكتوراة، الناشر: جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٨م.

– أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم بين النحو والبلاغة، عزام الشحراوي، وآخرون، الناشر: الجامعة الأردنية، عمان– الأردن، ١٩٩١م.

ويظهر جليًّا أن هاتين الدراستين تناولتا أسلوب الاستثناء في جميع القرآن، من غير اعتبار القراءات، حيث قصدتا إلى مناقشة أسلوب الاستثناء وأدواته من وجوه اللغة العربية، لا من وجوه القراءات.

وقد انقسم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحثَ، وخاتمةٍ، وفهرسٍ لتوثيق المراجع والمصادر.

هيكل البحث:

تمهيد: مفهوم القواعد المستثناة من طرق الطيبة.

المبحث الأول: المستثنى من قاعدة الإدغام الكبير لأبي عمرو، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المستثنى من المستثنى منه وهو لفظ (قال).

المطلب الثاني: المستثنى من المستثنى منه وهو لفظ (نحن).

المبحث الثاني: المستثنى من القواعد في باب المد والقصر، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المستثنى من مد البدل.

المطلب الثاني: المستثنى من مد اللين.

المبحث الثالث: المستثنيات من القواعد في باب الهمز المفرد، والوقف، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: ما استثني لأبي عمرو في باب الهمز المفرد.

المطلب الثاني: ما استثني للأزرق في باب الهمز المفرد.

المطلب الثالث: ما استثني للأصبهاني في باب الهمز المفرد.

المطلب الرابع: ما استثني لأبي جعفر في باب الهمز المفرد.

المطلب الخامس: ما استثني لحمزة في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

المبحث الرابع: المستثنى من القواعد في باب الراءات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المستثنى من الراء المنونة التي قبلها كسرة، وفصل بين الكسرة، والراء فاصل.

المطلب الثاني: المستثنى من الراء المفتوحة التي بعدها حرف استعلاء مكسور.

المبحث الخامس: المستثنيات من القواعد في باب ياءات الإضافة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المستثنى من ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مفتوحة.

المطلب الثاني: المستثنى من ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مكسورة.

المطلب الثالث: المستثنى من ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مضمومة.

الخاتمة:

وتشمل: النتائج والتوصيات.

فهرس المراجع والمصادر.

تمهيد: مفهوم القواعد المستثناة من طرق الطيبة:

الاستثناء لغة، واصطلاحا:

الاستثناء: في اللغة: المنع والصرف، ولفظ الاستثناء يطلق على فعل المتكلم، وعلى المستثنى، وعلى نفس الصيغة(١).

قال الكفوي: "والاستثناء إيراد لفظ يقتضي رفع ما يوجبه عموم اللفظ، أو رفع ما يوجبه اللفظ"(٢).

عرفه ابن بابشاذ(ت: ٤٦٩ هـ) بأنه: إخراج الثاني مما دخل فيه الأول"(٣).

وعرفه ابن يعيش(ت: ٦٤٣هـ) بأنه: "صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناول الأول"(٤).

وقد يستثنى الشيء من الشيء ليس منه، كاستثناء اللمم من كبائر الإثم والفواحش وليس منها، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾[النجم: ٣٢]. وقد يدخل المستثنى تحت قاعدة ليس منها، أو يخرج مما هو منه(٥).

مفهوم الاستثناء في اصطلاح موجهي القراءات:

لم أقف على تعريف جامع ينسب لأحدٍ من موجهي القراءات، وهذا في عمومه يوحي بأن الاستعمال الاصطلاحي هو ذاته المستعمل في اللغة، أي: خروج بعض القراء عن أصول قراءتهم المطردة إلى بعض الاستثناءات، وقراءتها على خلاف الأصل الذي يقرأ به.

وقبل الولوج في بيان استثناءات القراء، والمستثنى من القواعد يجدر بنا الميل على أصول القراءات إذ هي محور القواعد، وعليها تبنى القواعد، أو تخرج منها، وقد عرفها غير واحد من الأصوليين، ومن أبرز ما عُرف الأصل به، أنه: "مفرد (أصل) ما اطرد حكمه وجرى على سنن واحد، وهي القواعد الكلية التي

(١) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، الكفوي، أبو البقاء الحنفي(ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت: (ص: ٩١).

(٢) ينظر: الكليات للكفوي: (ص: ٩١).

(٣) شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، ط١، ١٩٧٧ م: (١/ ٢٦٢).

(٤) شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: د/ إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م: (٤٦/٢)، أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم (دراسة تطبيقية نحوية): محمد علي محمد جبران، رسالة دكتوراة، الناشر: جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٨م: (ص:٧٥).

(٥) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري(ت: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٣٨١ هـ: (٢٣٧/٢).

تنطبق على ما تحتها من الجزئيات، مثل الإدغام، والإمالة، وغير ذلك من الأصول، وتسمى بـ(القاعدة) و(المذهب)، ويقال: قرأ فلان بكذا على أصله، أي: على قاعدته ومذهبه"[١].

وقيل: "القواعد الكلية التي تُقاس عليها الجزئيات"[٢].

المبحث الأول: المستثنى من قاعدة الإدغام الكبير لأبي عمرو:

المطلب الأول: المستثنى من المستثنى منه وهو لفظ (قال):

يدغم أبو عمرو كل لام متحركة -بفتح أو كسر أو ضم- قبلها متحرك وبعدها راء متحركة مثل ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾ [آل عمران: ١١٧].

ويدغم كذلك كل لام متحركة بالضم، أو الكسر وقبلها ساكن وبعدها راء متحركة، مثل قوله تعالى: ﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾[البقرة: ٢٠٠]، وكذلك العكس، يدغم الراء في اللام، نحو: ﴿ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:١٩٠][٣].

ويستثنى من ذلك إذا كانت اللام متحركة بالفتح وقبلها ساكن فلا يدغمها فليس له فيها إلا الإظهار، مثل ﴿يَقُولَ رَبِّ﴾[غافر: ٢٨] وقوله: ﴿رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الحاقة:١٠][٤]، والعكس كذلك الراء في اللام، فإن انفتحت وسكن ما قبلها فلا إدغام نحو: ﴿مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ﴾ [يوسف:٢١]، و﴿لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوَفِّيَهُمْ﴾ [فاطر: ٢٩ – ٣٠].

واستثني له من هذا الاستثناء لفظ واحد هو (قال) في الراء، فإنه يدغمها على خلاف الأصل، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣٠]، فقد استثني له هذا اللفظ من عدم الإدغام إذا انفتح اللام وكان قبله حرف ساكن، أينما وقعت[٥].

أي: أن الراء واللام إذا وقعتا مفتوحتين بعد ساكن فإنهما لا تدغمان إلا كلمة (قال) فإنها تدغم وإن كانت مفتوحة بعد ساكن، وهذا معنى قوله: (لا قال)[٦]، فهو استثناء من استثناء[٧].

قال ابن الجزري: "...واللام تدغم إذا تحرك ما قبلها في الراء بأي حركة تحركت هي، نحو ﴿رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [هود:١٨]﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾[آل عمران: ١١٧]،

---

(١) مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، الناشر: دار الحضارة للنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م: (ص٢٧)

(٢) الأصلان في علوم القرآن، د/ محمد عبد المنعم القيعي، الناشر: المؤلف، ط٤، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م: (ص١٧٨).

(٣) ينظر: الكنز في القراءات العشر، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، اط١، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م: (١/ ٢٠٩)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (ت: ٨٥٧هـ)، تحقيق: د/ مجدي محمد سرور سعد باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م: (١/ ٣٣١-٣٣٥).

(٤) ينظر: الكنز في القراءات العشر، للواسطي: (١/ ٢٠٩). الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ)، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م: (١/ ١٣٨-١٣٩)

(٥) ينظر: الكنز في القراءات العشر، للواسطي: (١/ ٢٠٩)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، النُّوَيْري: (١/ ٣٣١-٣٣٥).

(٦) قال الناظم: تُدْغَمُ فِي جِنْسٍ وَقُرْبٍ فُصِّلاَ ... فَالرَّاءُ فِي اللاَّمِ وَهِي فِي الرَّاءِ لاَ
إِن فُتِحَا عَنْ سَاكِنٍ لاَ قَالَ ثُمْ ... لاَ عَنْ سُكُونٍ فِيهِمَا النُّونُ أُدْغِمْ
ينظر: متن طيّبة النّشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزغبي، الناشر: دار الهدى، جدة، ط١، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م: (ص:٤٠).

(٧) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، النُّوَيْري: (١/ ٣٣١-٣٣٥).

﴿ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ [النحل: ٢٤]، وجملته أربعة وثمانون حرفا، كجملة الراء في اللام سواء، فإن سكن ما قبلها أدغمها – مضمومة كانت أو مكسورة – نحو: ﴿يَقُولُ رَبَّنَآ ﴾[البقرة: ٢٠٠]، ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ ﴾ [النحل: ١٢٥]، فإن انفتحت بعد الساكن لم تدغم نحو: ﴿ رَسُولَ رَبِّهِمْ ﴾ [الحاقة:١٠]، إلا لام (قال)، فإنها تدغم حيث وقعت؛ لكثرة دورها"[١].

وقد علل ابن الجزري استثناء (قال) بكثرة ورودها، واستعمالها في القرآن، فخففت بالإدغام نحو: ﴿قال ربكم ﴾، قال أبو عمرو بن العلاء: "الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره"[٢].

فهي مخالفة للقاعدة المعمول بها من جهة سكون ما قبلها، وموافقة لمقاصد الإدغام الكبير من جهة أخرى، إذ إن الأصل الإظهار، ولا يعدل إلى الإدغام إلا لعلة، وأكثر العلل شيوعا التخفيف، فناسب الإدغام في (قال) مقصد الإدغام العام، قال ابن الجزري: "الإدغام هو اللفظ بحرفين حرفا كالثاني مشددا وينقسم إلى كبير وصغير، (فالكبير) ما كان الأول من الحرفين فيه متحركا، سواء أكانا مثلين، أم جنسين، أم متقاربين، وسمي كبيرا لكثرة وقوعه؛ إذ الحركة أكثر من السكون"[٣].

إذن فالعلة الثانية لاستثناء لام (قال) وإدغامها – بعد كثرة الاستعمال والدوران – الصعوبة، والمشقة الملازمة للإظهار[٤] فيعدل عنه إلى الإدغام، وهو المشهور في لسان العرب، وبه قرأ كثير من القراء، قال ابن الجزري: "...فالمشهور به والمنسوب إليه والمختص به من الأئمة العشرة هو أبو عمرو بن العلاء، وليس بمنفرد به، بل قد ورد أيضا عن الحسن البصري، وابن محيصن، والأعمش، وطلحة بن مصرف، وعيسى بن عمر، ومسلمة بن عبد الله الفهري، ومسلمة بن محارب السدوسي، ويعقوب الحضرمي، وغيرهم، ووجهه طلب التخفيف"[٥].

والعلة الثالثة، والرابعة: أنها تدغم رواية، وأداءً، فأما رواية فمعلوم، وأما أداءً؛ فللمد الواقع قبلها، وللعلماء في منع المد للإدغام مذاهب، فمنهم من قال بمنعه للإدغام، ومنهم من أجاز الإدغام معه، قال ابن الجزري: "...وقيل تدغم (قال) نصا وأداء: "لقوة مدة الألف وقياسه: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ ﴾ [غافر:٢٨]، ولا خلاف بين أهل الأداء في إدغامهما"[٦]، وقيل: غير ذلك[٧].

(١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (١/ ٢٩٣-٢٩٤).

(٢) ذكر هذا القول عنه ابن الجزري في النشر، ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: (١/ ٢٧٥).

(٣) النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣ ه)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠ ه)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتب العلمية): (١/ ٢٧٤).

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: (١/ ٢٧٥).

(٥) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: (١/ ٢٧٥).

(٦) التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤ه)، تحقيق: اوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م: (ص: ٢٧).

(٧) ينظر: كتاب الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية، أبو السعد زين الدين منصور بن أبي النصر بن محمد الطَّبَلاوي، سبط ناصر الدين محمد بن سالم (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: د. علي سيد أحمد جعفر، الناشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م (١/ ٦٨١)

المطلب الثاني: المستثنى من المستثنى منه وهو لفظ (نحن):

لأبي عمرو إدغام (النون) في اللام، والراء إذا كانت متحركة وقبلها متحرك، نحو: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ ﴾[الأعراف:١٦٧]، ﴿ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ ﴾ [الإسراء:١٠٠]، ﴿ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ ﴾ [البقرة:٥٥]، ويستثنى من ذلك إذا كانت النون متحركة بأي حركة، وقبلها ساكن، فإنها تظهر، وذلك نحو: ﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ﴾ [إبراهيم:١][(١)].

واستثني من هذا الاستثناء موضع واحد هو نون (نحن) في كل القرآن، فهي تدغم في اللام والراء بعدها دون شرط نحو: ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٣٣][(٢)].

قال الداني(ت:٤٤٤هـ):"... فإن سكن ما قبلها لم تدغم إلا في كلمة (نحن) حيث وقعت وجملته عشرة مواضع، في البقرة أربعة: ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ حرفان[(٣)]، ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٨] ، ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴾ [البقرة:١٣٩]، وفي آل عمران: ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:٨٤]، وفي الأعراف: ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف:١٣٢]، وفي يونس: ﴿ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس:٧٨]، وفي هود: ﴿ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [هود:٥٣]، وفي المؤمنون: ﴿ وَمَا نَحْنُ لَهُۥ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [المؤمنون:٣٨]، وفي العنكبوت: ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [العنكبوت:٤٦]، روى ذلك منصوصا أصحاب اليزيدي عنه سوى ابن جبير، واختلف في علة تخصيص هذه الكلمة بالإدغام، فقيل: لثقل الضمة، وقال الداني: "للزوم حركتها وامتناعها من الانتقال من الضم إلى غيره، وليس ما عداها ذلك"[(٤)].

وأضاف ابن الجزري إلى علة استثنائها بعد الرواية احتمالا آخر هو: تكرار النون في بنية الكلمة –نحن– وقصرها، وكثرة دورانها، ولم يكن ذلك في غيرها[(٥)].

قال السيوطي في علة الإدغام:" إلا نون (نحن) فإنها تدغم، نحو: (نحن له) و (وما نحن لك)، لكثرة دورها، وتكرار النون فيها، ولزوم حركتها وثقلها"[(٦)].

فهذه خمس علل –الرواية، والثقل، ولزوم الحركة، وتكرار النون في الكلمة، وكثرة الدوران– اتفقوا على بعضها، واختلفوا في بعض، فأما ما اتفقوا عليه، فالرواية، والثقل، ولزوم الحركة في (نحن) حيث إن حركتها حركة بناء، على خلاف (يكون) فحركتها إعرابية، والرابعة: كثرة دورانها في القرآن، وأما ما اختلفوا فيه فتكرار النون في الكلمة، إذ هو اختيار ابن الجزري ومن وافقه كالسيوطي، وغيره، والأكثرون على الحجج الثلاثة الأولى.

(١) الكنز في القراءات العشر، للواسطي: (١/ ٢٠٩)

(٢) ينظر: الكنز في القراءات العشر، للواسطي: (١/ ٢٠٩)، النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (١/ ٢٩٣– ٢٩٥)

(٣) في البقرة الآيتين: [١٣٣، ١٣٦].

(٤) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري:(١/ ٢٩٣– ٢٩٥)

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (١/ ٢٩٣– ٢٩٥)

(٦) الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م: (١/ ٣٢٧)

المبحث الثاني: المستثنى من القواعد في باب المد والقصر، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المستثنى من مد البدل:

يقرأ الأزرق بتثليث مد البدل مطلقا إلا مواضع استثنى من تثليثها، وهي: ما كان حرف المد مبدلا فيه عن تنوين، نحو: (دعاءً)، والبدل المسبوق بساكن صحيح في كلمة: (قرآن)، وكلمة: (يؤاخذ) وما تصرف منها، وقد نص على ذلك ابن الجزري في الطيبة فقال[١]:

..... وأزرق إن بعد همز حرف مد
مد له واقصر ووسط كنأى..
فالآن أوتوا إي ءءامنتم رأى
لا عن منون ولا الساكن صح ..
بكلمة.....
وامنع يؤاخذ.....

فهذه المستثنيات الثلاث، وأما ما وقع فيه حرف المد المبدل من التنوين بعد الهمز، نحو «**ماء، ولؤلؤا، ودعاء**» فقد أهمله الشاطبي -رحمه الله- ولم ينص عليه في الشاطبية، ولا بد من استثنائه[٢].

وأما ما وقع الهمز فيه بعد ساكن صحيح في كلمة واحدة نحو «**قرآن، ومسئولا**»، فنصا على استثنائها[٣]، واحترز لها ابن الجزري بقوله: (بكلمة) عما إذا كانا من كلمتين نحو «من آمن، قل أوحى» وكذلك «الآخرة، والإيمان» وإن كان في صورة كلمة[٤].

وأما المستثنى من حرف المد الواقع بعد الهمز المغير في كلمة (يؤاخذ) حيث وقعت فهو مما لا خلاف فيه، وذكر الشاطبي الخلاف فيه مما يستدرك عليه فقد نص على الاتفاق عليه الداني وغيره، ولذا أتى بلفظ امنع لنفي الخلاف فيه[٥].

وعلل الاستثناء، في مواضع الاستثناءات الثلاث هي:

- الرواية.

- أن ألف التنوين عارضةٌ غير لازمة، فلا توجد إلا وقفا، بخلاف الألف في (رءا) من «رءا القمر»، وتراءا من ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [الشعراء:٦١]، فتُجرَى فيها الأوجه الثلاثة لورش عند الوقف عليها؛ لأنها أصلية، وذهابها في الوصل عارض[٦].

- وقيل: الاكتفاء بالأصل، الذي هو القصر، موافقة لقراءة الجمهور.

- وقيل: حذف صورة الهمزة رسما في البدل المسبوق بساكن صحيح[٧].

(١) متن طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٤٢)، وينظر: الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ١٧٤- ١٧٥)

(٢) ينظر: غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (ت: ١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م: (ص: ١١٢)، الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ١٧٤- ١٧٥)،

(٣)ينظر: غيث النفع في القراءات السبع، النوري، الصفاقسي: (ص: ١١٢)، الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ١٧٤- ١٧٥).

(٤) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م: (ص: ٧٤)، الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ١٧٤- ١٧٥)

(٥) شرح طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٧٤)

(٦) ينظر: شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة: (ص: ٢٠).

(٧) ينظر: شرح النظم لعبد الفتاح القاضي: (ص: ٢٠).

– وقيل: إن علة المد في كل من المنفصل والمتصل؛ للتمكن من النطق بالهمزة، فإذا انتفت العلة انتفى السبب، وأعمل القصر على الأصل؛ إذ المد لا يكون إلا لسبب من همز أو سكون[١]، وهذا واقع في البدل للأزرق من وجوه:

الوجه الأول: ذهاب الهمزة، من جهة، وتقدمها من جهة، كما في (قرآن)، فإنها محذوفة رسما، فحكمها القصر إجماعا؛ لحذف صورة الهمزة رسما، ومن جهة ثانية: تقدم الهمز على حرف المد، في البدل فليس هناك ما يدعو إلى المد[٢].

والوجه الثاني: انتفاء حرف المد كليا في حال الوصل، والوقف على الألف عوضا عن التنوين عارض، وعلى هذا إجماع القراء أنه لا مد فيها، نحو، (دعاء، ملجأ) ونحوها، فحكمها القصر إجماعا؛ لأنها غير لازمة[٣].

والوجه الثالث: الاستثناء في (يؤاخذ) وما تصرف منها، والحجة في ذلك اللغات، فإنها على لغة من لا يهمز، من: (واخذت)، وعلى لغة من يهمز، من: (آخذت) بالهمز، فمن لم يهمز لم يعمل الهمز على أصله، فإذا سقط الهمز من الأصل سقط حكمه في الفرع، كما تحصل[٤].

المطلب الثاني: المستثنى من مد اللين:

للأزرق في مد اللين المهموز التوسط والطول مطلقا، واستثني له كلمتين هما: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير:٨]،

و﴿مَوْئِلًا﴾ في قوله تعالى:﴿لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾ [الكهف:٥٨]، فلا خلاف في قصر الواو منهما[٥]، وقد أجمع أهل الأداء عن ورش على استثناء هاتين الكلمتين[٦]، قال ابن الجزري[٧]

وحرفي اللين قبيل همزة ... عنه امددن ووسطن بكلمة

لا موئلا موءودة ....

وعلة الاستثناء:

– أنه لم يزد أحد من الرواة فيهما تمكينا على ما فيهما من المد[٨] قال ابن الجزري: "...وتمكينا على ما فيهما من الصيغة"[٩].

– أن السكون فيهما عارض، قال محيسن: "...أن الأزرق ليس له في هاتين الكلمتين (موئلا) و(الموءودة) سوى القصر– أي عدم المد بالكلية– كباقي القراء؛ وذلك لعروض سكونهما؛ لأنهما من: وال، ووأد"[١٠].

(١)ينظر: غيث النفع في القراءات السبع، للصفاقسي: (ص: ١١٢)، الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ١٧٤– ١٧٥)،

(٢) ينظر: الكنز في القراءات العشر، للواسطي: (١/ ٢٨١)، الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ١٧٤– ١٧٥)

(٣) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ١٧٤– ١٧٥)

(٤) ينظر: شرح طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٧٥)، الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ١٧٥)

(٥) ينظر: الكنز في القراءات العشر، للواسطي: (١/ ٢٨١)، شرح طيبة النشر، لابن الجزري (ص: ٧٥)، الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/١٧٥).

(٦) ينظر: شرح النظم، لعبد الفتاح القاضي: (ص: ٢٧).

(٧) متن طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٤٢)

(٨) ينظر: شرح طيبة النشر، للنويري (١/ ٣٩٥)

(٩) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري:(١/ ٣٩١)

(١٠) الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/١٧٨) وينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ويسمى(منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، البناء، تحقيق : أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م: (ص: ٦٠)

– لأن الثانية بعد الهمزة ممدودة فلم يجمع بين مدتين، قال أبو شامة(ت:٦٦٥هـ) في استثناء (الموءودة): "...أجمعوا على ترك المدة في واوها الأولى؛ لأن الثانية بعد الهمزة ممدودة فلم يجمع بين مدتين والتزم ذلك فيها خلاف(سوآت) لثقل مد الواو والهمزة المضمومة بخلاف الهمزة المفتوحة ومد الألف بعدها"[١].

– وقيل: أن علة الاستثناء في (موئلا) مشاكلة لرؤوس الآي، قال في إبراز المعاني: "...وأما موئلا فترك مده مشاكلة لرؤوس الآي؛ لأن بعده موعدا"[٢].

المبحث الثالث: المستثنيات من القواعد في باب الهمز المفرد، والوقف، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: ما استثني لأبي عمرو في باب الهمز المفرد:

يبدل أبو عمرو كل همز ساكن حرف مد من جنس حركة ما قبله، سواء كان فاء الفعل من الكلمة، أم عين الفعل، أم لام الفعل بخلف عنه، **أحدهما:** الإبدال، وهو الأشهر عنه. **والآخر:** التحقيق. ولا خلاف عنه في همز خمسة وثلاثين موضعا فقد استثنيت له، ومن ذلك ما سيأتي فإنه يقرأه بالتحقيق قولا واحدا[٣]، أجملها ابن الجزري في قوله:

وكل همز ساكن أبدل حذا

خلف سوى ذي الجزم والأمر كذا

مؤصدة رئيا وتؤوي.....

.....

قال ابن القاصح(ت:٨٠١هـ): "...اعلم أن هذا المستثنى على خمسة أنواع: **النوع الأول:** ما سكونه علامة للجزم، وهو جميع المذكور في هذا البيت، **النوع الثاني:** ما سكونه علامة للبناء، **النوع الثالث:** ما همزه أخف من إبداله، **النوع الرابع:** ما ترك همزه يلبسه بغيره، **النوع الخامس:** ما يخرجه الإبدال من لغة إلى لغة أخرى"[٤]، فهذه خمس علل وتفصيلها كالآتي:

أولا: ما كان سكونه للجزم: وردت في تسعة عشر موضعا، وهي[٥]:

١- (يشأ) وردت في عشرة مواضع، ومنه: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾ [النساء:١٣٣].

٢- (نشأ) في ثلاثة مواضع، ومنه: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾ [الشعراء:٤].

٣- (تسؤ) في ثلاثة مواضع أولها في المائدة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة:١٠١].

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية: (١/ ١٢٦)

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة: (١/ ١٢٦)

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: (١/ ٣٩٠-٣٩٣)، الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ٢١٦-٢١٧).

(٤) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي)، أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (ت: ٨٠١هـ)، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط٣، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م: (ص: ٧٦)

(٥) ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح: (ص: ٧٦-٧٧)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: (١/ ٣٩٠-٣٩٣)، الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ٢١٦-٢١٧).

٤- (ننسأها) -على قراءة من يهمز- من قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ [البقرة:١٠٦]، و(يهيئ) من قوله تعالى: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا ﴾ [الكهف: ١٦].

٥- (ينبأ) من قوله تعالى: ﴿ أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴾ [النجم:٣٦].

فعلة الاستثناء في هذه المواضع: أن سكونه علامة للجزم(١).

ثانيا: ما كان سكونه للأمر: وردت في أحد عشر موضعا، وهي(٢):

١- «أنبئهم» من قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴾ [البقرة:٣٣].

٢- «أرجئه» في موضعين، قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾ [الأعراف:١١١]، وقوله: ﴿ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَٱبْعَثْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾ [الشعراء:٣٦].

٣- «نبئنا» من قوله تعالى: ﴿ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ ﴾ [يوسف:٣٦].

٤- «نبئ» من قوله تعالى: ﴿ نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الحجر:٤٩].

٥- «نبئهم» موضعان: من قوله تعالى: ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الحجر:٥١]، ومن قوله تعالى: ﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ ۖ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ ﴾ [القمر:٢٨].

٦- «اقرأ» في ثلاثة مواضع من قوله تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء:١٤]، وقوله تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق:١]، وقوله تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴾ [العلق:٣].

٧- «هيئ» من قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ فَقَالُواْ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ [الكهف:١٠].

وعلة استثناء هذه المواضع: سكونها للأمر، أي: أنه سكون بناء(٣).

ثالثا: ما خرج من لغة إلى أخرى(٤):

وردت في موضعين، وهي «مؤصدة» في قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ ﴾ [البلد:٢٠]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ ﴾ [الهمزة:٨].

وعلة الاستثناء فيها الخروج من لغة إلى أخرى، قال ابن الجزري: "...لأنه بالهمز من آصدت، أي: أطبقت، فلو ترك لخرج إلى لغة من هو عنده من أوصدت"(٥). وإن لم تختلفا في المعنى، أي: كانتا لغتين بمعنىً واحد، أو احتملت كل قراءة ما تحتمله الأخرى،

(١) ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح: (ص: ٧٦-٧٧)، الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ٢١٦-٢١٧).

(٢) سراج القارئ، لابن القاصح: (٧٧/١)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: (١/ ٣٩٠-٣٩٣).

(٣) سراج القارئ، لابن القاصح: (٧٧/١)

(٤) سراج القارئ، لابن القاصح: (٧٧/١)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: (١/ ٣٩٠-٣٩٣).

(٥) النشر، لابن الجزري: (٣٩٣/١)

قال ابن خالويه(ت:٣١٠هـ): "قوله تعالى: ﴿ عَلَيۡهِمۡ نَارٞ مُّؤۡصَدَةُۢ ﴾[البلد:٢٠]، ها هنا، وفي سورة الهمزة يقرآن بتحقيق الهمز وحذفه، فالحجة لمن حقق الهمز أنه أخذه من آصدت النار، فهي مؤصدة، والحجة لمن حذف الهمز أنه أخذه من أوصدت النار فهي موصدة إلا أن حمزة إذا وصل همز وإذا وقف لم يهمز، وهما لغتان فصيحتان معناهما أغلقت عليهم فهي مغلقة"(١).

رابعا: ما كان فيه تغيير في المعنى(٢):

وردت في موضع واحد وهو: «رءيا» من قوله تعالى: ﴿ هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا ﴾ [مريم: ٧٤].

وعلة استثناء هذه الكلمة خوف الاشتباه بمعنى آخر محتمل، قال ابن الجزري: "...لأنه بالهمز من الرواء، وهو المنظر الحسن، فلو ترك همزه لاشتبه بري الشارب، وهو امتلاؤه"(٣).

وكلا المعنيين وارد، قال البنا(ت:١١١٧هـ): "...فيحتمل أن يكون مهموز الأصل إشارة إلى حسن البشرة، كأنه قال: ونضارة، فسهلت الهمز بإبدالها ياء ثم أدغمت الياء في الياء، ويحتمل أن يكون من الري، مصدر: روى يروي ريا، إذا امتلأ من الماء؛ لأن الريان له من الحسن والنضارة ما يستحسن، والباقون بالهمز من رؤية العين فعل بمعنى مفعول إذ هو حسن المنظر..."(٤).

خامسا: ما كان تحقيقه أخف من إبداله(٥):

وردت في موضعين، وهما:

١- «تئوي» من قوله تعالى: ﴿ وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُ ﴾ [الأحزاب:٥١].

٢- «تئويه» من قوله تعالى: ﴿ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـٔۡوِيهِ ﴾ [المعارج: ١٣].

قال ابن الجزري مبينا علة استثناء هاتين الكلمتين: " ...الثقل... لأنه لو ترك همزه لاجتمع واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز"(٦).

المطلب الثاني: ما استثني للأزرق في باب الهمز المفرد:

يبدل الأزرق من الهمز الساكن ما كانت الهمزة فيه فاء الفعل نحو: (يؤمنون) كقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ [البقرة:٣]، ونحو: (تألمون) من قوله تعالى: ﴿ إِن تَكُونُواْ تَأۡلَمُونَ فَإِنَّهُمۡ يَأۡلَمُونَ كَمَا تَأۡلَمُونَ ﴾ [النساء:١٠٤].

واستثنى له من ذلك ما تصرف من لفظ «الإيواء» وهو سبعة ألفاظ(٧):

١- المأوى، وهي في أربعة مواضع، أولها: ﴿ فَلَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴾ [السجدة:١٩].

٢- مأواه، ورد في ثلاثة مواضع أولها: ﴿ وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ [آل عمران:١٦٢].

(١) الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ: (ص: ٣٧٢)

(٢) سراج القارئ، لابن القاصح: (٧٧/١)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: (١/ ٣٩٠-٣٩٣).

(٣) النشر، لابن الجزري: (٣٩٣/١)

(٤) إتحاف فضلاء البشر، للبنا: (ص: ٣٧٩)

(٥) سراج القارئ، لابن القاصح: (٧٧/١)، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: (١/ ٣٩٠-٣٩٣).

(٦) النشر، لابن الجزري: (١/ ٣٩٣). بتصرف يسير.

(٧) ينظر: الكنز في القراءات العشر، للواسطيّ: (٢٣٢/١)

٣- مأواهم، ورد في عدة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[التحريم: ٩].

٤- مأواكم، ورد في عدة مواضع، منها: ﴿ وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ [الجاثية:٣٤].

٥- فأووا، في موضع واحد، في قوله تعالى: ﴿ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ ﴾ [الكهف:١٦].

٦- تؤوي، في موضع واحد، في قوله تعالى: ﴿ وَتُءْوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ ﴾ [الأحزاب:٥١].

٧- تؤويه، في موضع واحد في قوله تعالى: ﴿ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ ﴾ [المعارج:١٣].

فإنه يقرأه بالتحقيق قولا واحدا في جميع هذه الألفاظ[١].

قال ابن الجزري[٢]

وكل همز ساكن أبدل حذا..

.خلف سوى ذي الجزم والأمر كذا

مؤصدة رئيا وتؤوي **ولفا** ..

. **فعل سوى الإيواء الأزرق اقتفى**

فعلة استثناء هذه المواضع أن الهمز في تؤوي أخف من إبداله؛ فطرد جميع الباب لأجله، وجمع بين اللغتين [٣]، فإن التخفيف إذا أدى إلى التثقيل؛ لزم الأصل، وهو التحقيق، وقيل: لاجتماع واوين، وضمة، وكسرة، أو كراهة اجتماع ثلاثة أحرف[٤].

المطلب الثالث: ما استثني للأصبهاني في باب الهمز المفرد، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: المستثنى من الهمز المفرد الساكن:

للأصبهاني في كل همز ساكن الإبدال سواء كان فاء للكلمة، أم عينا، أم لاما، إلا ما استثني فإنه يقرأه بالتحقيق، قال ابن الجزري: "...واستثنى من ذلك خمسة أسماء، وخمسة أفعال فالأسماء(البأس والبأساء، اللؤلؤ ولؤلؤ) حيث وقع (ورئيا) في مريم (والكأس والرأس) حيث وقعا، والأفعال لفظ (جئت)وما جاء منه نحو (أجئتنا، وجئناهم، وجئتمونا) ولفظ (نبئ) وما جاء منه نحو(أنبئهم، ونبئهم، ونبئ عبادي، ونبأتكما، وأم لم ينبأ) ولفظ (قرأت)وما جاء منه نحو (قرأنا، واقرأ)و (هيىء ويهيىء، وتؤوي وتؤويه) وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصاً وأداءً "[٥]، ويتمثل المستثنى فيما يأتي:

١ – (كأس) نحو قوله تعالى: ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [الصافات:٤٥].

٢ – «لؤلؤ، اللؤلؤ» كيف أتى في القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَطُوفُ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ﴾ [الطور:٢٤]، وقوله تعالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: ٢٢].

(١) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ) الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، ط٤، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م (ص:٩٩)

(٢) متن طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٤٥)

(٣) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة: (ص:١٤٨)

(٤) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، للنُّوَيْري: (١/ ٤٥١)

(٥) النشر، لابن الجزري: (١/ ٤٤٣).

٣ – (الرأس) حيث وقع في القرآن نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾[مريم: ٤].

٤ – (ورئيا) الذي في مريم من قوله تعالى: ﴿ هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا ﴾ [مريم:٧٤].

٥ – «بأس، البأس، البأساء» كيف ورد في القرآن نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأۡسٗا ﴾ [النساء: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِ ﴾ [البقرة:١٧٧].

٦ – «تئوي، تئويه» هاتان الكلمتان فقط من قوله تعالى: ﴿ وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُ ﴾ [الأحزاب:٥١]، وقوله: ﴿ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـٔۡوِيهِ ﴾ [المعارج:١٣]، أما غير هاتين الكلمتين المشتق من لفظ «الإيواء» فإن الأصبهاني يقرأه بالإبدال على قاعدته.

٧ – كل ما جاء من لفظ «نبأ» نحو قوله تعالى:﴿ نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الحجر:٤٩].

٨ – كل ما جاء من لفظ «هيئ» نحو قوله تعالى: ﴿ وَيُهَيِّئۡ لَكُم مِّنۡ أَمۡرِكُم مِّرۡفَقٗا ﴾ [الكهف:١٦].

٩ – كل ما جاء من لفظ «جئت» نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ ﴾ [الأنعام:٩٤].

١٠ – كل ما جاء من لفظ «قرأت» نحو قوله تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا ﴾ [الإسراء:١٤] (١).

قال ابن الجزري(٢)

والأصبهاني مطلقا لا كاس

ولؤلؤا والرأس رئيا باس

تؤوي وما يجيء من نبأت

هييء وجئت وكذا قرأت

وعلة استثناء هذه الألفاظ، إضافة إلى ما ذكر من العلل في نظائرها، إجماع الرواة على استثنائها نصا وأداء، قال ابن الجزري بعد ذكر الألفاظ: "... وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصا وأداء"(٣).

المسألة الثانية: المستثنى من الهمز المفرد المتحرك:

يقرأ الأصبهاني بإبدال الهمزة المفتوحة بعد ضم (واوا) بشرط أن تكون فاء الفعل للكلمة، واستثني له من هذه القاعدة كلمة (مؤذن) في الأعراف في قوله تعالى: ﴿ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الآية: ٤٤]، وفي يوسف في قوله: ﴿ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلۡعِيرُ إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ ﴾[الآية: ٧٠] فإنه يقرأها بالتحقيق.

قال ابن الجزري(٤)

للأصبهاني مع فؤاد إلا

مؤذن .....

(١) النشر، لابن الجزري: (١/ ٤٤٣).
(٢) متن طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٤٥)
(٣) النشر، لابن الجزري: (١/ ٤٤٣).
(٤) متن طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٤٥)

وعلة الاستثناء، في هذا الموضع مراعاة الأصل، والرواية، وقيل: أن علة الاستثناء الموافقة والمطابقة، والمناسبة بين النظائر اللفظية في الآية الواحدة، قال ابن الجزري: "...واختلف أيضا عن ورش في حرف واحد وهو (مؤذن) في الأعراف ويوسف، فروى عنه الأصبهاني تحقيق الهمزة فيه، وكأنه راعى مناسبة لفظ (فأذن) وهي مناسبة مقصودة عندهم في كثير من الحروف"(١).

المطلب الرابع: ما استثني لأبي جعفر في باب الهمز المفرد:

يبدل أبو جعفر كل همز ساكن سواء كان فاء الفعل، أم عين الفعل، أم لام الفعل واستثني له من ذلك كلمتان فإنه لا يبدلهما، وهما:

١- «أنبئهم» من قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ ﴾ [البقرة:٣٣].

٢- «ونبئهم» من قوله تعالى: ﴿ وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ [الحجر:٥١]، ومن قوله تعالى: ﴿ وَنَبِّئۡهُمۡ أَنَّ ٱلۡمَآءَ قِسۡمَةُۢ بَيۡنَهُمۡۖ كُلُّ شِرۡبٖ مُّحۡتَضَرٞ ﴾ [القمر:٢٨].

قال ابن الجزري(٢)

والكل ثق مع خلف نبئنا ولن

يبدل أنبئهم ونبئهم إذن

وعلة الاستثناء تحقيق الهمز رواية على الأصل، وقيل: لأنها أفعال أمر، والسكون فيها للبناء، بقصد المحافظة على بنية الأمر(٣).

المطلب الخامس: ما استثني لحمزة في باب وقف حمزة وهشام على الهمز:

ينقل حمزة عند الوقف كل همز متحرك قبله ساكن صحيح، سواء وقع الهمز والسكون في كلمة كقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢]، أم كلمتين، كقوله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ [المؤمنون:١]، واستثني له من ذلك ما إذا كان السكون ميم الجمع، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[البقرة: ٦]، فإنه لا ينقل حركة الهمزة إلى الميم الساكنة قبلها(٤)

قال ابن الجزري(٥)

والهمز الاول إذا ما اتصلا رسما

فعن جمهورهم قد سهلا

أو ينفصل كاسعوا إلى قل إن رجح

لا ميم جمع وبغير ذاك صح

قوله: لا ميم جمع فخرج من الساكن الصحيح، أي: فلا يجوز فيه التسهيل، ومراده محصور في النقل، فلا خلاف في تحقيق مثل هذا عند الوقف.

قال ابن الجزري–: "وهذا هو الصحيح الذي قرأنا به، وعليه العمل"(٦).

وعلة الاستثناء: إجماع القراء على عدم النقل فيها(٧)، قال ابن القاصح: " وروى عنه ترك النقل

(١) النشر، لابن الجزري: (١/ ٤٤٨)

(٢) متن طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٤٥)

(٣) ينظر: الكنز في القراءات العشر، الواسطيّ: (١/ ٢٣٤)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، النُّوَيْري: (١/ ٤٥٣).

(٤) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ٢٥٧)

(٥) متن طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٤٨)

(٦) النشر، لابن الجزري: (١/ ٤٤١)

(٧) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، للنُّوَيْري: (١/ ٤٧٩)

كقراءة الجماعة"[١]، وقيل العلة: مراعاة السكت حفاظا على أصل السكون الصحيح الذي هو الضم[٢].

قال النويري(ت: ٨٥٧هـ): "...وإنما امتنع –أي النقل–؛ لأن ميم الجمع أصلها الضم، فلو حركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية، وكذلك آثَرَ من مَذهَبُه النقل: صلتها عند الهمز؛ لتعود إلى أصلها ولا تحرك بغير حركتها، كما فعل ورش وغيره"[٣].

المبحث الرابع: المستثنى من القواعد في باب الراءات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المستثنى من الراء المنونة التي قبلها كسرة، وفَصَل بين الكسرة والراء فاصل:

اختلف عن الأزرق في ترقيق (الراء) المنونة التي قبلها كسرة، وفصل بين الكسرة والراء فاصل، وذلك في ستة أحرف وهي[٤]:

١- «سترا» من قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطۡلِعَ ٱلشَّمۡسِ وَجَدَهَا تَطۡلُعُ عَلَىٰ قَوۡمٖ لَّمۡ نَجۡعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتۡرٗا ﴾ [الكهف:٩٠].

٢- «ذكرا» نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا ﴾ [البقرة:٢٠٠].

٣- «وزرا» من قوله تعالى: ﴿ مَّنۡ أَعۡرَضَ عَنۡهُ فَإِنَّهُۥ يَحۡمِلُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وِزۡرٗا ﴾ [طه:١٠٠].

٤- «إصرا» من قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ ﴾ [البقرة:٢٨٦].

٥- «حجرا» نحو قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجۡرٗا مَّحۡجُورٗا ﴾ [الفرقان:٢٢].

٦- «صهرا» من قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ مِنَ ٱلۡمَآءِ بَشَرٗا فَجَعَلَهُۥ نَسَبٗا وَصِهۡرٗاۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرٗا ﴾ [الفرقان:٥٤].

ولكن استثنى بعضهم[٥] من ذلك (صهرا)[٦]، كالمهدوي، وابن سفيان، وابن الفحام فرققها، وذكر الوجهين فيه مكي، فصار الأكثر على تفخيم الكلمات الخمسة الأولى، وعلى ترقيق صهرا، وإلى ذلك أشار بقوله: في الأتم، فيكون متعلقا بنحو وغير صهرا[٧]

قال ابن الجزري[٨]

ونحو سترا غير صهرا في الأتم

.....

وقيل في متن تنقيح الكريم :

ورقق ذوات النصب كلا وفخمن ...

وفخم كذكرا غير صهرا وأسجلا

وفخم كذكرا ليس صهرا وغيره

..... [١]

(١) سراج القارئ، لابن القاصح: (ص: ٧٩)

(٢) ينظر: شرح طيبة النشر، لابن الجزري: (١/ ١٠٣)، سراج القارئ، لابن القاصح: (ص: ٧٩)

(٣) ينظر: شرح طيبة النشر، للنُّوَيْري: (١/ ٥٠٤)، بتصرف يسير.

(٤) ينظر: شرح طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ١٣٥)، الكنز في القراءات العشر، للواسطي: (١/ ٣١٩)

(٥) وبعض القراء يفخم الكلمات الست، كالداني، والخاقاني، والشاطبي، والمهدوي، وابن سفيان، وابن شريح، ومكي، وابن بليمة، ينظر: شرح طيبة النشر، لابن الجزري (ص: ١٣٥)

(٦) ينظر: شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص: ١٣٥).

(٧) شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص: ١٣٥)

(٨) متن طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٥٤)

وعلة الاستثناء في صهرا: ضعف الهاء، وخفاؤها[٢]، أي: عدم الاعتداد فيها بالفاصل، لضعفها وخفائها[٣].

المطلب الثاني: المستثنى من الراء المفتوحة التي بعدها حرف استعلاء مكسور:

للأزرق في كل راء مفتوحة مسبوقة بكسر، بعدها حرف استعلاء غير مكسور: التفخيم قولا واحدا، كقوله: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة:٦]، أما إذا كان حرف الاستعلاء مكسورا فله التفخيم والترقيق، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحۡنَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ ﴾ [ص:١٨]، ووافقه جميع القراء بالوجهين، في قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٖ كَٱلطَّوۡدِ ٱلۡعَظِيمِ ﴾ [الشعراء:٦٣].

واستثني له من ذلك لفظ (صراط) مكسورة الطاء حيث وقعت، فإنه يقرأها بالتفخيم قولا واحدا كباقي القراء، كقوله تعالى: ﴿ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الشورى:٥٣].

قال ابن الجزري:

وحيث جاء بعد حرف استعلا

فخم وفي ذي الكسر خلف إلا صراط[٤]

والعلة في ذلك إجماع القراء رواية على التفخيم، ولقوة الطاء واستعلائها[٥].

المبحث الخامس: المستثنيات من القواعد في باب ياءات الإضافة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المستثنى من ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مفتوحة:

اختلف القراء في فتح ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مفتوحة فبعض الياءات اتفق على فتحها أهل سما، وبعضها اختص بعضهم بفتحها دون بعض، واستثنوا منها أربعة مواضع فأسكنها جميع القراء، وهي[٦]:

١- «ترحمني أكن» من قوله تعالى: ﴿ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ [هود:٤٧].

٢- «ولا تفتني ألا» من قوله تعالى: ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا فِي ٱلۡفِتۡنَةِ سَقَطُواْ ﴾ [التوبة:٤٩].

٣- «فاتبعني أهدك» من قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗا ﴾ [مريم:٤٣].

٤- «أرني أنظر إليك» من قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾ [الأعراف:١٤٣].

قال ابن الجزري[٧]

..... وعن كلهم تسكنا

ترحمني تفتني اتبعني أرني .....

وعلل استثناء هذه المواضع، عند من أسكن، الجري على أصله، فإن هذه الياءات الأربع ساكنةٌ في

(١) متن تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم، **أحمد الزيات**، عامر السيد عثمان، إبراهيم السَّمَنُودي، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزُّعبي، الناشر: مكتبة الدليقان، مصر، ط٢، ٢٠١٧م: (ص:٥٢)، وينظر: فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد إبراهيم محمد سالم (ت: ١٤٣٠هـ)، الناشر: دار البيان العربي – القاهرة، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م: (١/ ٧٢٧).

(٢) ينظر: شرح طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ١٣٥).

(٣) ينظر: شرح طيبة النشر، النُّوَيْري: (٢/ ١٨).

(٤) متن طيبة النشر، لابن الجزري: (ص:٥٥).

(٥) الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ٣٤٦)

(٦) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ٣٩٢)

(٧) متن طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٥٧_٥٨)

نفسها، فروعي ذلك مناسبة للمد تخفيفا[١]، ووجه إسكان الفتح: الجمع بينهما على عدم وجوب الفتح عندهم مع الهمزة، وللمناسبة بينها وبين الياء الساكنة قبلها في قوله: ﴿ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي ﴾، و ﴿وَتَرۡحَمۡنِيٓ ﴾ [هود: ٤٧]، وقوله: ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي ﴾ و ﴿ وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ ﴾ [التوبة: ٤٩]، ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ جَآءَنِي ﴾ و ﴿ فَٱتَّبِعۡنِيٓ ﴾ [مريم: ٤٣]، ولمناسبة ما بعدها في قوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ ﴾، و ﴿ قَالَ لَن تَرَىٰنِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣][٢].

المطلب الثاني: المستثنى من ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مكسورة:

اختلف القراء في فتح ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مكسورة فبعض الياءات اتفق على فتحها نافع وأبو عمرو وبعضها اختلفا فيها بين الفتح والإسكان لكن هناك تسعة مواضع استثنوها واتفق جميع القراء على إسكانها، وهي[٣]:

١- (ذريتي إني) من قوله تعالى: ﴿وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ [الأحقاف:١٥].

٢- (مما يدعونني إليه) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ ﴾ [يوسف:٣٣].

٣- «وتدعونني إلى النار» من قوله تعالى: ﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدۡعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [غافر:٤١].

٤- «تدعونني إليه» من قوله تعالى: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ لَيۡسَ لَهُۥ دَعۡوَةٞ فِي ٱلدُّنۡيَا وَلَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ [غافر:٤٣].

٥- «أنظرني إلى» من قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴾ [الأعراف:١٤].

٦- «فأنظرني إلى» من قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴾ [الحجر:٣٦].

٧- «فأنظرني إلى» من قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴾ [ص:٧٩].

٨- «يصدقني إني أخاف» من قوله تعالى:

﴿ فَأَرۡسِلۡهُ مَعِيَ رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ [القصص:٣٤].

٩- «أخرتني إلى أجل» من قوله تعالى:

﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون:١٠].

١٠- قال ابن الجزري[٤]

.....

واثنان مع خمسين مع كسر عني

.....

وكل أسكنا.....

(١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري:(٢/ ١٦٦-١٦٧)، شرح طيبة النشر في القراءات، ابن الجزري: (ص: ١٥١).

(٢) شرح طيبة النشر، للنويري: (٢/ ٩١)

(٣) ينظر: شرح طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ١٥٢-١٥٣)، الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ٣٩٦).

(٤) متن طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٥٨)

ذريتي يدعونني تدعونني

أنظرن مع بعد ردا أخرتني

وعلة الاستثناء فيها ووجه الإجماع: الجمع، وثقل الفعلية، والتشديدين[١].

المطلب الثالث: المستثنى من ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مضمومة:

قرأ نافع وأبو جعفر بفتح ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مضمومة. واستثني لهما موضعان قرآهما بالإسكان مثل بقية القراء وهما[٢]:

١- (ءاتوني أفرغ) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [الكهف: ٩٦].

٢- (بعهدي أوف) من قوله تعالى: ﴿ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّـٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [البقرة: ٤٠]

قال ابن الجزري[٣]

وعند ضم الهمز عشر فافتحن

مدا وأني أوف بالخلف ثمن

للكل آتوني بعهدي سكنت

.....

وعلة استثنائهما: الاتفاق وإجماع القراء[٤]، أو كثرة الحروف ومناسبتها في: (أوفوا، وأوف، وبعهدي، بعهدكم)[٥].

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، له الحمد ابتداء وانتهاء على ما منّ به عليّ من المعونة والتوفيق الّذين بهما بلغت منتهى هذا البحث، هذا وقد خلصت من خلاله إلى هذه الخاتمة المتمثلة في طائفة من النتائج والتوصيات، وهي كالآتي:

أولا: النتائج:

١) اختلفت الحجج والعلل التي ساقها الموجهون والمحققون لهذه الاستثناءات، على اعتبار الأصول، ففي الإدغام: احتجوا بالثقل، ونحوه، وفي الهمز: احتجوا بالتسهيل، وفي الوقف احتجوا: باعتبار السكون، وبنية الفعل، وهكذا.

٢) انقسمت المستثنيات إلى قسمين: الأول: استثناء من القاعدة العامة، فلا يقرأ به، والثاني: استثناء من استثناء يقرأ به.

٣) كان من أكثر العلل ورودا، الرواية.

٤) من أبرز العلل التي ساقها المحققون، بعد الرواية، الآتي:

- كثرة الدوران والاستعمال في القرآن الكريم.
- الثقل، والصعوبة والمشقة في الأداء.
- مجاراة لسان العرب.
- العَوْدُ إلى الأصل في حال كون الحركة عارضة.
- موافقة رسم المصحف.
- التمكين في النطق.
- موافقة الرواة، والاطراد في الأداء.

(١) شرح طيبة النشر، للنويري (٢/ ٩٥)

(٢) الهادي شرح طيبة النشر، محيسن: (١/ ٣٩٧)

(٣) متن طيبة النشر، لابن الجزري: (ص: ٥٨)

(٤) ينظر: سراج القارئ، لابن القاصح: (ص: ١٣٧)

(٥) ينظر: النشر، لابن الجزري: (٢/ ١٧٠)، شرح طيبة النشر للنويري (٢/ ٩٧)

– مراعاة الخروج من لغة إلى لغة، واحتمال المعاني.

– وجود اشتباه في المعاني.

– الحفاظ على بنية فعل الأمر.

– كراهة اجتماع ثلاثة أحرف في كلمة واحدة.

– الموافقة والمطابقة والمناسبة بين النظائر اللفظية في الآية الواحدة.

ثانيا: التوصيات والمقترحات:

توصي الباحثة بالآتي:

١) استكمال دراسة الاستثناءات بجميع صورها في جميع أبواب الفرش، في الشاطبية، والطيبة.

٢) دراسة كل علة من العلل السابقة دراسة واسعة في جميع فرش طيبة النشر.

المصادر والمراجع

– **القرآن الكريم.**

– ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، شرح طيبة النشر في القراءات، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

– ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣ هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتب العلمية).

– ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، متن طيّبة النّشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد تميم الزغبي، الناشر: دار الهدى، جدة، ط١، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م.

– ابن القاصح، أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي)، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط٣، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

– ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، ط١، ١٩٧٧ م.

– ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

– ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د/ إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

– أبو شامة المقدسي، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، إبراز المعاني من حرز الأماني، دار الكتب العلمية، ط١.

– أبو عبيدة، معمر بن المثنى البصري(ت: ٢٠٩هـ)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٣٨١ هـ.

– البنا، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ويسمى(منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، تحقيق : أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.

– جبران، محمد علي محمد، أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم (دراسة تطبيقية نحوية)، رسالة دكتوراة، الناشر: جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٨م.

– الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر(ت: ٤٤٤هـ)، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: اوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

– الدوسري، إبراهيم بن سعيد بن حمد، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، الناشر: دار الحضارة للنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

– سالم، محمد إبراهيم محمد (ت: ١٤٣٠هـ)، فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، الناشر: دار البيان العربي – القاهرة، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

– السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ–١٩٧٤م.

– الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري المقرئ المالكي(ت: ١١١٨هـ)، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

– الطَّبَلاوي، أبو السعد زين الدين منصور بن أبي النصر بن محمد، سبط ناصر الدين محمد بن سالم (ت: ١٠١٤هـ)، كتاب الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية، تحقيق: د. علي سيد أحمد جعفر، الناشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

– عثمان، عامر السيد، إبراهيم السَّمْنُودي، أحمد الزيات، متن تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزُّغبي، الناشر: مكتبة الدليقان، مصر، ط٢، ٢٠١٧م.

– القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد (ت: ١٤٠٣هـ)، شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة.

– القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد(ت: ١٤٠٣هـ)، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، ط٤، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.

– القيعي، محمد عبد المنعم، الأصلان في علوم القرآن، الناشر: المؤلف، ط٤، ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.

– الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الحنفي(ت: ١٠٩٤هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش

– محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت.

– محيسن، محمد محمد محمد سالم (ت: ١٤٢٢هـ)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

– النُّوَيْري، محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين (ت: ٨٥٧هـ)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: د/ مجدي محمد سرور سعد باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

– الواسطيّ، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي، ابن المبارك، التّاجر، المقرئ، تاج الدين، ويقال: نجم الدين(ت: ٧٤١هـ)، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: د/ خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط١، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.